النهار ٠٢-٠٦-٢٠٢١

٥٠ مليار دولار كلفة اللجوء السوري في لبنان فشل إدارة الأزمة وضعف المساعدات زادا التكاليف

موريس متى

أرخى اللجوء السوري بثقله على #الاقتصاد ال#لبناني الذي يعاني من أسوأ حالة انكماش في تاريخه بنسبة قياسية تخطت ٢٥% في العام ٢٠٢٠، فيما يصارع الشعب اللبناني تبعات الازمة المعيشية والاقتصادية الهائلة مع نسبة تضخم تجاوزت الـ ١٠٠%، في وقت أصبح أكثر من ٦٠% من السكان تحت خطر الفقر، إستنادا الى أرقام المؤسسات الدولية.

مسألة اللاجئين السوريين يجب ان تكون ذات أهمية بالغة للبنان، فتداعياتها كبيرة على الشعب الذي تحمّل خسائر كبيرة نتيجة هذه الاستضافة.

نهاية آذار الماضي، وخلال انعقاد مؤتمر "بروكسيل الافتراضي الخامس" الذي خُصص لدعم مستقبل سوريا والمنطقة، أعلن رئيس حكومة تصريف الاعمال حسان دياب ان لبنان تحملة كلفة قاربت ٤٦,٥ مليار دولار من جراء أزمة اللاجئين السوريين، إستنادا الى تقديرات وزارة المال للفترة الممتدة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٨، ما يعني انه بحلول نهاية العام ٢٠٢١، تكون كلفة هذا الملف على لبنان تخطت الـ ٥٠ مليار دولار، فيما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي الى ان حجم هذه الخسائر سجل نهاية العام ٢٠١٨ ما يقارب ٢٥ مليار دولار. فكيف يمكن بلداً يعاني من اهتراء في أوضاعه الاجتماعية وأزمة اقتصادية ومالية طاحنة، والفقر يستمر في التفاقم، إذ يطاول نحو ٦٠% من اللبنانيين الذين يعيش نحو ٢٥% منهم في فقر مدقع، ان يتحمل هذه الكلفة وحيدا، في ظل دعم خارجي خجول، رغم ان لبنان يستضيف منذ عام ٢٠١١ أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم، ما أدى في نهاية المطاف الى ازدياد الاوضاع سوءا، وارتفاع دراماتيكي في مستوى الفقر.

يبلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية اللاجئين (UNHCR) في لبنان نحو ٩١٥ ألفا، وتشير ارقام الامم المتحدة الى ان لبنان تسلم من المنظمات الدولية كدعم للاجئين السوريين على أراضيه نحو ٦ مليارات و١٥٠ مليونًا و٤٧١ ألفًا و٧٠٠ دولار، منذ العام ٢٠١٢ حتى نهاية ٢٠١٨، فيما وصل إجمالي ما حصل عليه لبنان ضمن خطة الاستجابة للأزمة، مع إضافة مساهمات الامم المتحدة، الى ٨,٨ مليارات دولار منذ بداية الازمة في العام ٢٠٢١. مساعدات تبقى ضعيفة مقارنة مع الحاجة الفعلية للتعامل مع الازمة وتبعاتها والخسائر التي تكبدها لبنان الذي يصر على ان تكون المساعدة الدولية بمستوى الضرر الذي لحق به منذ اندلاع الحرب السورية حتى اليوم. وتفيد المعلومات ان السلطات اللبنانية أعدت الملفات المطلوبة لتقديمها الى الامم المتحدة والمراجع الدولية المعنية للمطالبة بتعويضات مالية من الدول التي كانت سببًا في الحرب السورية، فيما لم تستبعد المصادر ان يطالب لبنان ايضا بتعويضات مباشرة من الدولة السورية. فمثلا، إقفال الحدود اللبنانية – السورية، وتوقف حركة التصدير من لبنان عبر الاراضي السورية، حمّل القطاعات الزراعية والاقتصادية اللبنانية خسائر تقدّر بنحو ١٨ مليار دولار، فمن غير الجائز أن يستمر لبنان في تحمّل نتائج هذه الحرب على النحو الذي أرهق كل قطاعاته.

وليس خافياً ما يعانيه لبنان من ترهّل البنية التحتية التي لم تعد تواكب التطور العمراني ولا الزيادة السكانية، والتي تترجَم أزمات في الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وقد ازدادت الحاجات في لبنان بشكل ضخم، إنطلاقا من تبعات الحرب السورية وأزمة اللجوء، الى تفاقم الأزمات المتعددة من التدهور الاقتصادي، مُروراً بجائحة COVID-19 إلى تفجير مرفأ بيروت في ٤ آب الماضي. وتشير تقارير المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الى ان لبنان، وبخاصة بنيته التحتية، إرتفعت حدة ترهّلها نتيجة أزمة اللجوء وما حملت من تبعات على المجتمعات اللبنانية المضيفة. فمثلا، تورد التقارير المتعلقة بأزمة الكهرباء في لبنان ومشكلة التقنين، ان استهلاك اللاجئين السوريين غير المنظم للكهرباء، عبر المخيمات والتجمعات، يصل الى ٤ ساعات تغذية يوميا، فيما يصل هذا الاستهلاك الى مستويات أعلى بكثير في المناطق الحدودية حيث أكبر مخيمات اللاجئين. وقد تقدم محافظ بعلبك – الهرمل بشير خضر بإخبار لدى المدعي العام المالي القاضي علي ابرهيم في الفترة الماضية، على عدد من أصحاب العقارات المؤجرة كمخيمات للاجئين السوريين، الذين يعتدون على شبكة الكهرباء"، مؤكدا ان التقديرات تشير الى ان ٥٠% من كهرباء بعلبك – الهرمل مسروقة لمصلحة هذه المخيمات، مما يسبب هدراً للمال العام، وزيادة في التقنين. والى الكهرباء، فان طرق لبنان والمجاري الصحية والمؤسسات تهالكت، فالخدمات، أو معظمها، قاصرة،

كمّاً ونوعاً، عن تلبية حاجات المواطنين اللبنانيين أصلاً، أي قبل النزاع في سوريا، وهذه الخدمات، باستثناء الاتصالات، لطالما كانت مدعومة من خزينة الدولة، علماً ان زيادة الطلب على الخدمات العامة من قِبل اللاجئين أدت الى نتيجتين: زيادة في الإنفاق العام على هذه الخدمات، وزيادة كلفة توفير النقص الحاصل في هذه الخدمات من المواطنين (مولدات خاصة، شراء المياه من الصهاريج...). كما أدى فشل الدولة في تنظيم الوجود السوري في لبنان، الى تبعات كارثية بالنسبة الى التلوث، وما حصل على ضفاف نهر الليطاني مع المخيمات العشوائية خير دليل على ذلك، مع التذكير بعدم وجود بنى تحتية اصلا في بعض المناطق اللبنانية. فمثلا، بعض القرى البقاعية لا تتوافر فيها إمدادات للصرف الصحي، والأمر عينه ينطبق على البنى التحتية الاخرى، أي المياه

والكهرباء التي لا تتوافر للبنانيين فكيف الامر مع وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين، اضافة الى الضغوط التي شكلها اللجوء السوري على قطاعَي التعليم والطبابة، مما شكل ضغطا وكلفة اقتصادية على الاقتصاد المحلي المزري اصلا.
أما ما شهده لبنان في الاشهر الأخيرة من إشكالات في المحال التجارية بين مواطنين لبنانيين ولاجئين سوريين حول السلع المدعومة، فيعيد طرح التساؤل حول التكاليف وحول أحقية اللاجئين وغير اللبنانيين على الاراضي اللبنانية في الاستفادة من البضائع المدعومة بتمويل من ودائع المواطنين، وهذا ينطبق ايضا على المحروقات والكهرباء والدواء والقمح وغيرها. ففاتورة الدعم التي يتحملها لبنان سنويا وتصل الى ما يقارب ٥,٢ مليارات دولار، كل التقارير والمعلومات تؤكد ان نصفها تقريباً ذهب لغير اللبنانيين، في لبنان أو خارج الحدود المفتوحة على #التهريب.

أمام هذا الواقع المرير، والكلفة الباهظة المباشرة وغير المباشرة للجوء السوري بالنسبة الى لبنان، كان لا بد من تحذيرات متتالية من تصاعد حدة التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، بسبب التنافس على فرص العمل، والحصول على الخدمات العامة، فيما فشلت السلطات اللبنانية في الانتقال من الاستجابة الإنسانية لهذا الملف إلى مقاربة تنموية مستدامة، وصولا الى عودة هؤلاء اللاجئين، خصوصا ان حكومة تصريف الاعمال هي على تواصل مستمر مع السلطات السورية، والاهم ان الاقبال الذي شهدته السفارة السورية في لبنان خلال الانتخابات الرئاسية الاخيرة خير دليل على سقوط صفة اللاجئ عمن شارك في الانتخابات، وعليه العودة الى بلده.